مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي
ISSN 1112-9255/E-ISSN 2588-2414
المجلد09 العدد 03– ديسمبر 2022

OEB Univ. Publish.

تقييم آداء البنوك الإسلامية الجزائرية باستخدام طريقة CAMELS

Evaluating the performance of Algerian Islamic banks using the CAMELS method

شوقي بورقبة[1]*
مخبر LEMAC، جامعة فرحات عباس سطيف1، bourakba.chawki@univ-setif.dz :Email

تاريخ التسليم:2022/5/11 تاريخ التقييم: 2022/5/20 تاريخ القبول:2022/8/28

الملخص

نسعى من خلال هذه الورقة إلى تقييم آداء البنوك الإسلامية الجزائرية باستخدام طريقة CAMELS وذلك من خلال التعريف بالمعايير الأساسية التي تعتمد عليها طريقة CAMELS في تقييم أداء البنوك ، والمتمثلة أساسا في كفاية رأس المال ونوعية الأصول ونوعية الإدارة وإدارة الربحية ودرجة السيولة والحساسية اتجاه مخاطر السوق. حيث تم تقييم البنكين الاسلاميين الوحيدين في الجزائر ألا وهما بنك البركة ومصرف السلام، ولقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن تصنيف مصرف السلام معتدل وتصنيف بنك البركة مرضي.

الكلمات المفتاحية: البنوك الإسلامية الجزائرية الآداء، CAMELS.

JEL classification: G38 ،G21

Abstract

Through this paper, we seek to assess the performance of Algerian Islamic banks using the CAMELS method, by introducing the basic criteria upon which the CAMELS method is used to evaluate the performance of banks, mainly in terms of capital adequacy, asset quality, management quality, profitability, degree of liquidity, and sensitivity towards market risks. As the only Islamic banks in Algeria were evaluated, namely Al Baraka Bank and Al Salam Bank, the study reached a set of results, the most important of which is that the rating of Al Salam Bank is moderate and the classification of Al Baraka Bank is satisfactory.

Keywords: Algerian Islamic Banks Performance, CAMELS.
JEL classification : G38, G21

*المؤلف المراسل: شوقي بورقبة، الإيميل: bourakba.chawki@univ-setif.dz

تمهيد:

تفرض البنوك الإسلامية وجودها يوما بعد يوم على الساحة المصرفية، رغم حداثة نشأتها التي لم تتعدى نصف قرن، ورغم التحديات والعقبات والمنافسة القوية المفروضة من البنوك التقليدية، حيث يصل حجم أصولها اليوم إلى أكثر من 1.3 ترليون دولار وبمعدل نمو يتجاوز 08%.

وتعد تجربة المصارف الإسلامية في الجزائر من التجارب الحديثة، حيث يحتوي النظام المصرفي الجزائري على بنكيكين اسلاميين فقط هما بنك البركة ومصرف السلام بالاضافة الى بعض النوافذ على مستوى البنوك التقليدية.

كل هذه المؤشرات والأرقام تستدعي منا الوقوف أمام هذه التجربة والتمحيص في نقاط القوة ومحاولة تعزيزها ونقاط الضعف والعمل على إيجاد الحلول المناسبة لها، وذلك من خلال تقييم أدائها بالاعتماد على كل الوسائل والأدوات والطرق الحديثة.

اشكالية البحث:

انطلاقا مما تقدم ستحاول الدراسة الإجابة على التساؤل الرئيس التالي:

ماهي وضعية البنوك الإسلامية الجزائرية باستخدام طريقة CAMELS؟

أهداف البحث:

نسعى من خلال هذا البحث تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل أساسا في النقاط التالية:

- **الوقوف على اهم المحطات التي مرت بها الصيرفة الاسلامية في الجزائر؛**
- **التعريف بأهم طرق تقييم الآداء امالي للمصارف الإسلامية؛**
- **تقييم آداء البنوك اسلامية الجزائرية.**

أهمية البحث:

تكمن أهمية الموضوع في أهمية البنوك الإسلامية نظرا لما تقدمه من حلول مالية وشرعية للعملاء، كما كونها أحد المؤسسات التي تحقق أهد أهداف الشمول المالي، بالاضافة الى كون تجربة البنوك الاسلامية في الجزائر حديثة، الأمر الذي يستدعي تقييم التجربة بالعتماد على طريقة تقييم شاملة تسمى طريقة CAMELS، وعليه يمكن القول أن أهمية الموضوع تكمن في أهمية البنوك الاسلامية، وأهم التقييم كغطوة أساسية لمعرفة نقاط القوة والضعف ومن ثم اتخاذ القرار السليمة، وأهمية الطريقة المستخدمة لشموليتها في تقييم نواحي عديدة من آداء المصارف الإسلامية.

خطة البحث:

ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة انتظمت خطتها في الفقرات التالية:

- أهم محطات تطور الصيرفة الإسلامية في الجزائر؛
- طرق تقييم الآداء المالي للمصارف الإسلامية؛

- تقييم أداء بنك البركة الجزائري ومصرف السلام الجزائري؛
- نتائج الدراسة والتوصيات.

الدراسات السابقة

- دراسة بعنوان **تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية في الجزائر: دراسة حالة بنك البرك الجزائري** (حمو ، مقدم، و سليماني، 2019). حيث هدفت هذه الورقة البحثية بشكل رئيسي إلى تقييم الآداء المالي لبنك البركة الجزائري من خلال تحليل وتقييم بعض مؤشرات الربحية المتمثلة في كل من العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول بالإضافة إلى بعض مؤشرات السيولة؛ وخلصت الدراسة إلى جملة من النتائج تشريف في العموم أن بنك البركة على الرغم من تحقيقه لمعدلات يمكن وصفها بالمقبولة فيما يخص الربحية غير أن ذلك غير كافي، وخاصة وأن مؤشرات السيولة قد أشارت إلى أن البنك يتمتع بسيولة عالية الأمر الذي يحتم عليه ضرورة إيجاد استراتيجية تعمل على تحقيق التوازن بين الربحية والسيولة بغية تقديم أداء مالي جيد يضمن نوه واستمراريته؛
- دراسة بعنوان **تقييم الأداء للبنوك الإسلامية باستخدام معيار CAMELS دراسة حالة بنك السلام الجزائري** (عمارية، 2018) . تناولت هده الورقة معيار CAMLES لتقييم أداء البنوك الإسلامية حيث تضمنت إطار نظري يتضمن ماهية البنوك الإسلامية و خصائصها و كذا عموميات حول تقييم الأداء في البنوك كما تم تسليط الضوء على معيار CMALES الذي يتم من خلاله الكشف عن نقاط الضعف و القوة في أداء البنوك مع الأخذ بعين الاعتبار الطبيعة المميزة للبنوك الإسلامية ، حيث تم تطبيق هذا المعيار على بنك السلام باعتباره احد البنوك الإسلامية الناشطة في الاقتصاد الجزائري خلال فترة الممتدة ما ين 2011الى 2016 ، وخلصت الدراسة إلى أن للبنك يتمتع بملاءة جيدة تمكنه من مواجهة المخاطر التي تواجهه و يحقق أرباح جيدة تضمن له الاستمرارية ، إلا أن أداءه غير مرضي فيما يتعلق بالسيولة مما يتوجب عليه اتخاذ إجراءات فورية لتقوية مركز السيولة في البنك لمواجهة الالتزامات الفورية.
- دراسة بعنوان **البنوك الإسلامية في الجزائر بين العائد والمخاطرة دراسة مقارنة بين بنك السلام الجزائر وبنك دبي الإسلامي،** (بن موسى و عمارية، 2017). حيث قام الباحثان بتقييم تجربة الجزائر في مجال البنوك الإسلامية من خلال مقارنة أداء بنك السلام الجزائر مع بنك دبي الإسلامي باستخدام طريقة العائد و المخاطرة. ولقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن بنك دبي الإسلامي يحقق عوائد مرتفعة مقارنة ببنك السلام في المقابل تحمله مخاطر أعلى نظرا لطبيعة نشاطه من جهة ومن جهة أخرى بيئة التي ينشط فيها بيئة متفتحة تتيح له خيارات استثمارية متنوعة على خلاف بنك السلام الجزائري الذي ينشط في إقتصاد ريعي محدود؛
- دراسة بعنوان **تقييم كفاءة البنوك الإسلامية الجزائرية باستخدام مؤشرات الأداء المالي،** (حوحو ، عيساوي، و زهواني، 2017). وتهدف هذه الورقة البحثية إلى قياس وتقييم أداء البنوك الإسلامية الجزائرية ومدى استقرارها لما يشهده القطاع المصرفي الجزائري من تحولات وإصلاحات، فهو يساعد على معرفة كفاءة ومردودية البنوك الإسلامية بعد هذه الإصلاحات، ومدى قدرتها على منافسة البنوك التقليدية في الجزائر. وتتم هذه الدراسة من خلال معطيات التقارير السنوية التي تمتد من سنة 2010 إلى 2015 لبنك إسلامي وهو بنك البركة الجزائري وبنك تقليدي وهو بنك الخليج الجزائري وذلك لمقارنة أدائهما في القطاع المصرفي، وتوصلت الدراسة إلى أن بنك الخليج الأول أحسن من بنك البركة في العديد من المؤشرات المالية؛

أولا: أهم محطات تطور الصيرفة الإسلامية في الجزائر

1- انشاء بنك البركة الجزائري:

بنك البركة الجزائري هو أول مصرف برأس مال مختلط (عام و خاص), تم إنشائه في 20 ماي 1991 برأس مال 500.000.000 دج, وبدأ بمزاولة نشاطاته بصفة فعلية خلال شهر سبتمبر 1991 أما في ما يخص المساهمين, فهما بنك الفلاحة والتنمية الريفية (الجزائر) ومجموعة البركة المصرفية (البحرين)، وذلك في إطار قانون رقم 03-11 المؤرخ في 26 سبتمبر 2003, فللبنك الحق في مزاولة جميع العمليات البنكية من تمويلات واستثمارات.

2- انشاء مصرف السلام – الجزائر-:

مصرف السلام – الجزائر، بنك شمولي يعمل طبقا للقوانين الجزائرية، ووفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته. كثمرة للتعاون الجزائري الخليجي، تم اعتماد المصرف من قبل بنك الجزائر في سبتمبر 2008، ليبدأ مزاولة نشاطه مستهدفا تقديم خدمات مصرفية مبتكرة، إن مصرف السلام – الجزائر يعمل وفق استراتيجية واضحة تتماشى ومتطلبات التنمية الاقتصادية في جميع المرافق الحيوية بالجزائر، من خلال تقديم خدمات مصرفية عصرية تنبع من المبادئ والقيم الأصيلة الراسخة لدى الشعب الجزائري، بغية تلبية حاجيات السوق والمتعاملين والمستثمرين وتضبط معاملاته هيئة شرعية تتكون من كبار العلماء في الشريعة والاقتصاد.

3- صدور بيان المجلس الاسلامي الأعلى:

حيث قام المجلس الإسلامي الأعلى بتاريخ 2017/12/27 باصدار ولأول مرة في تاريخ الجزائر بيان صريح عن المصرفية الإسلامية وأهم الأسس التي تقوم عليها.

4- صدور نظام 18-02:

حيث تضمن هذا النظام 11 مادة يمكن تلخيصها في الشكل التالي:

الشكل(01): أهم محتويات نظام المصارف الإسلامية

المصدر: من اعداد الباحث

ويمكن تلخيص أهم المحطات التي مرت بها المصرفية الإسلامية في الجزائر من خلال الشكل التالي:

الشكل(02): أهم المحطات التي مرت بها المصرفية الإسلامية في الجزائر

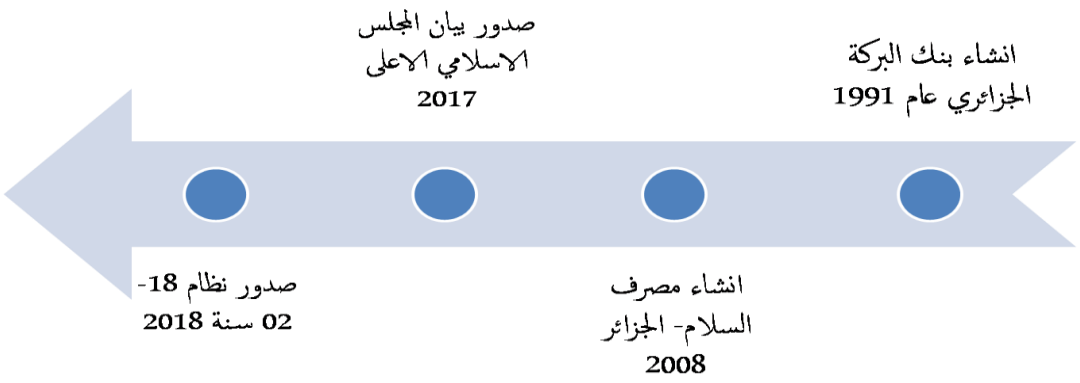

المصدر: من اعاد الباحث

ثانيا: طرق تقييم الأداء

1- أسلوب التحليل المالي لقياس الأداء المالي للمصارف الإسلامية

يعتبر هذا الأسلوب من التحليل الأكثر شيوعاً، لأنّه يوفّر عدداً كبيراً من المؤشّرات التي يمكن الاستفادة منها في تقييم الأداء المالي للمصارف، سواء في جانب السيولة أو الربحية أو النشاط.

تُعرّف النسب المالية بأنّها علاقة رياضية تقوم بالجمع بين رقمين هما البسط والمقام، وهذه العلاقة لا تكون ذات دلالة إلا في حالة مقارنتها بالنسب المالية للمصرف المعني ولسنوات سابقة، أو مقارنتها بنسب حالية لمصارف أخرى (مصارف مماثلة إسلامية أو مصارف تقليدية ربوية)، ويوجد هناك مجموعة من المؤشرات، والنسب التي تستخدم في تقييم الأداء المالي للمصارف عامة، وتتعدّد الخيارات في اختيار النسب المالية وذلك تبعاً لطبيعة التقييم وظروفه والأهداف المراد الوصول إليها.

ويُمكن تقسيم مؤشرات الأداء المالي إلى مجموعتين؛ مجموعة داخلية مرتبطة بالرقابة الإدارية للمصرف من خلال المؤشرات المرتبطة بالقرارات المتعلقة بالمصاريف والإيرادات من جهة، ومؤشرات مرتبطة بحجم المصرف وعدد فروعه وقاعدة عملائه، ومجموعة أخرى مرتبطة بالبيئة الخارجية للمصرف مثل المنافسة والقوانين السائدة وظروف الصناعة المصرفية ومعدلات التضخم وغيرها. (بولحية و بوجميعة، 2017، صفحة 3).

ويُمكن توضيح النسب المالية التي تستخدم في تقييم الأداء المالي للمصارف من خلال الجدول الموالي:

الجدول (01): التحليل باستخدام النسب المالية

المؤشر	التعريف	النسبة
نسب السيولة	تقيس قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل	**سيولة سريعة**=الأصول السائلة/الخصوم المتداولة **سيولة متداولة**=النقد وما في حكمه/ الخصوم المتداولة **سيولة عامة**=الأصول السائلة/إجمالي الأصول
نسب النشاط	تقيس كفاءة المصرف في توظيف موارده وتحقيق عوائد	**معدل توظيف الموارد**=إجمالي الاستثمارات/(إجمالي الودائع +حقوق الملكية) **نسبة التكاليف إلى إجمالي الاستثمار**=إجمالي التكاليف/إجمالي الاستثمار

		نسبة الايرادات إلى إجمالي الاستثمارات=إجمالي الايرادات/إجمالي الاستثمارات
نسب الربحية	تقيس قدرة المصرف على توليد الأرباح من العمليات التي يقوم بها	**معدل العائد على الأصول**= الأرباح الصافية/إجمالي الأصول **معدل العائد على حقوق الملكية**=الأرباح الصافية/حقوق الملكية **معدل هامش الربح**= الأرباح الصافية/إجمالي الايرادات
نسب كفاية رأس المال	تقيس قدرة المصرف على امتصاص الخسائر التي تحدث نتيجة مختلف عمليات التمويل والاستثمار التي يقوم بها	**كفاية حقوق الملكية للودائع**= حقوق الملكية / إجمالي الودائع **مضاعف حقوق الملكية**=إجمالي الأصول/حقوق الملكية **نسبة الأصول الخطرة**=حقوق الملكية/ مجموع الأصول(ما عدا السائلة) **كفاية حقوق الملكية لمخاطر التمويل والاستثمار**= حقوق الملكية/إجمالي التمويل والاستثمار

المصدر: من إعداد الباحث.

2- استخدام نموذج (Dupont) لقياس الأداء المالي للمصارف الإسلامية

يعتبر نموذج (Dupont) أو نموذج العائد على حقوق الملكية من أهمّ النماذج المستخدمة لقياس العلاقة بين العائد والمخاطر، ولقد استخدام هذا النموذج منذ بداية السبعينات في الولايات المتحدة الأمريكية من طرف دافيد كول (David Cole) عام 1973 كإجراء لتقييم أداء المصارف، من خلال تحليل مجموعة من النسب يتمّ تلخيصها في عدة أشكال، تمكن المحللون من تقييم مصدر وحجم أرباح المصرف الخاصة بمخاطر تم اختيارها، تتمثل في مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان، ومخاطر معدل الفائدة، ومخاطر رأس المال ومخاطر التشغيل. (قريشي، 2004)

اقتصر النموذج في بادئ الأمر على قياس معدل العائد على الاستثمار من خلال اشتقاقه من نسبتين تعبّر الأولى عن كفاءة الإدارة بتحقيق الأرباح، أمّا الثانية فتعبّر عن كفاءة الإدارة في استخدام أصولها. وفي عام 1970 تمّ تطوير النّموذج ليتحوّل من معدل العائد على الاستثمار إلى معدل العائد على حقوق الملكية عن طريق إضافة نسبة ثالثة تخصّ المخاطر (مضاعف الرفع المالي). (فاضل، 2012، صفحة 148)

وعليه، فإنّ نموذج **(Dupont)** يوضّح الأثر المزدوج للكفاءة والإنتاجية على ربحية الأصول أو مؤشر العائد على الأصول (ROA)،كما يُبين قدرة الرافعة المالية على رفع العائد عل حقوق الملكية (ROE) إلى مستوى أعلى من العائد على الأصول. ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

- **معدل العائد على الأصول** (ROA)

يقيس معدل العائد على الأصول (ROA) ربحية المشروع إلى إجمالي الاستثمارات التي وضعت على شكل أصول، كما يقيس قدرة الإدارة على تحقيق العائد على الأموال المتاحة مهما كان مصدرها، (شبيب، 2007، صفحة 109) ويتحدّد هذا المعدل بمؤشّرين رئيسيّين هما: هامش الربح (PM) ويسمى أيضا بمؤشر كفاءة إدارة التكاليف، ويعكس مدى كفاءة الإدارة في مراقبة التكاليف والتحكم فيها سواء الخاصة بمرحلة الاستغلال أو خارجه، ويمكن قياسها بالعلاقة رقم (1)، ومنفعة الأصول (AU) التي تدلّ على الاستغلال الأفضل للأصول وتقاس بالعلاقة رقم (2).

هامش الربح(PM)= صافي الدخل/ إجمالي الايرادات.....(1)

منفعة الأصول(AU)= إجمالي الايرادات/ إجمالي الأصول.....(2)

وعليه فإنّ معدل العائد على الأصول ينتج عن حاصل ضرب مؤشّر هامش الربح بمؤشر منفعة الأصول كما يلي:

معدل العائد على الأصول= هامش الربح(PM) × منفعة الأصول(AU)

ويمكن الاعتماد على معدل العائد على الأصول للحكم على أداء المصرف، فإذا حقق المصرف معدل عائد على الأصول مرتفع فهذا يدلّ على كفاءة المصرف في التحكم في تكاليفه من جهة أو استخدام أفضل للأصول، أو يعود للسببين معا.

- **معدل العائد على حقوق الملكية** (ROE)

يُعتبر معدل العائد على حقوق الملكية من أهمّ نسب الربحية، فهو يشير إلى كفاءة الإدارة في استثمار أموال المساهمين (رأس المال المدفوع +الاحتياطات+ الأرباح المحتجزة)، وتحقيق أرباح منها بأقل مخاطر ممكنة، والمصرف مطالب بالعمل على زيادته لتحقيق عائد يتناسب مع المخاطر التي يتحملها المساهمون. (عبادة، 2008، صفحة 179)

ويتمّ قياسه من خلال العلاقة التالية: (شبيب، 2007، صفحة 150)

معدل العائد على حقوق الملكية(ROE)= صافي الربح/ حقوق الملكية

أو

العائد على حقوق الملكية (ROE) = **العائد على الأصول**(ROA)×**الرفع المالي**

حيث يتمثل الرفع المالي أو مضاعف حقوق الملكية (EM) في إجمالي الأصول إلى حقوق الملكية، وتشير هذه النّسبة للمخاطر المرتبطة باستخدام أموال المساهمين.

من خلال ما سبق يتضح لنا بأنّ معدل العائد على حقوق الملكية يتأثّر بالمؤشّرات التالية:

- **صافي هامش الربح:** والذي يعكس كفاءة الإدارة في التحكم في التكاليف وسياسات تسعير الخدمات؛
- **منفعة الأصول:** ويعكس كفاءة الإدارة في تحقيق الأرباح من الأصول؛
- **الرفع المالي:** ويعكس كفاءة الإدارة في تمويل مشاريعها (مصادر خارجية /داخلية) وتحقيق أقصى ربح وبأقل مخاطر ممكنة.

3- نموذج القيمة المضافة لقياس الأداء المالي للمصارف الإسلامية

يُعتبر مقياس القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) ومقياس القيمة السوقية المضافة (MVA) من أهم المؤشرات التي تستخدم لقياس أداء المصارف الإسلامية، ومعياراً للحكم على قدرة الإدارة في تعظيم القيمة السوقية للمصرف، فهما يحدّدان ما يقدمه المصرف للملاك المساهمين وأصحاب الودائع الاستثمارية من قيمة مضافة، من خلال مقارنة تكلفة التمويل ومردودية الأموال المستثمرة، ويختلف المنهج المستخدم لحساب القيمة الاقتصادية المضافة للمصارف الإسلامية عن المناهج المتبعة في البنوك التقليدية أو في باقي المؤسسات الأخرى، ويعود السبب في ذلك للطبيعة المميزة للصيرفة الإسلامية القائمة على أساس المشاركة والمضاربة، فتختلف طريقة حساب وقياس الربح التشغيلي الصافي، وكذا حساب تكلفة رأس المال المستخدم، فبالإضافة إلى الضرائب تقوم المصارف الإسلامية باقتطاع الزكاة من الربح التشغيلي.

من خلال ما سبق يمكن التعبير عن القيمة الاقتصادية المضافة من خلال العلاقة التالية: (بوزيد، 2017، صفحة 4)

القيمة الاقتصادية المضافة(EVA)= صافي الربح التشغيلي بعد الضريبة–(تكلفة رأس المال × مبلغ الاستثمار)

من خلال هذا التعريف نلاحظ بأن القيمة الاقتصادية المضافة ترتبط بالربح الصافي وبتكلفة رأس المال. وحسب (Stewart Stern) إذا حققت المؤسسة فائضاً ايجابياً؛ أي أن ربحية رأس المال المستثمر أعلى من تكلفة رأس المال، فإنّ

ذلك يعني أنها قد تمكنت من خلق قيمة للمساهمين، ممّا قد يؤدي إلى ارتفاع القيمة السوقية للمؤسسة، أي أنّ القيمة الاقتصادية المضافة موجبة، أمّا إذا كان الفائض سلبياً ففي هذه الحالة تكون المؤسسة قد هدّمت ثروة المساهمين؛ الأمر الذي ينعكس على قيمتها السوقية لتُصبح أقلّ من رأس المال المستثمر، وبالتالي تحقيق قيمة اقتصادية مضافة سالبة. (ضامن، 2018، صفحة 89)

وتوجد عدّة مداخل لمفهوم القيمة الاقتصادية المضافة أهمها: المدخل المحاسبي والمدخل المالي، حيث يعتمد المدخل المحاسبي على التكلفة التاريخية لأصول المؤسسة، فإذا اعتبرنا أن المؤسسة عبارة عن مجموعة من الأصول، فإنّ قيمتها حسب هذا المدخل تتوقف على نوعية القيمة الجاري قياسها والتوقيت الذي يتمّ فيه تقدير القيمة، والغرض من هذا التقدير، أمّا المدخل المالي فهو يعتمد على ما ستحققه المؤسسة من تدفقات نقدية في المستقبل، أي أنّ قيمة المؤسسة هي القيمة السوقية لها، والتي تتوقف على التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة والتي تستطيع توليدها خلال عمرها الاقتصادي، وهو عكس المدخل المحاسبي. (ضامن، 2018، صفحة 90)

4- نموذج بطاقة الأداء المتوازن لقياس الأداء المالي للمصارف الإسلامية

- مفهوم بطاقة الأداء المتوازن

تم عرض الفكر المبدئي حول مفهوم بطاقة الأداء المتوازن (*Balance* Scorecard) في مقال نشره الباحثان (Robert Kaplan و David Norton) في العدد الأول من مجلة (*Harvard Business Review*) عام 1992، حيث قدّما فيها مفهوماً جديداً لا يعتمد على المقاييس المالية لوحدها كمعيار، ولكنّه يُظهر توازناً بين المقاييس المالية وغير المالية، ولاقت بطاقة الأداء المتوازن تجاوباً كبيراً من المديرين في مختلف المستويات الإدارية، كونها تدعم الإدارة العليا والإدارات الأخرى، وتعكس أهداف المؤسسة، وتُترجم رؤيتها الإستراتيجية.

ولقد عرّف الباحثان (Robert Kaplan and David Norton) بطاقة الأداء المتوازن على أنّها: "نظام متماسك يقدّم مجموعة من الأفكار والمبادئ وطريقة السّير الشامل للمؤسسات، تترجم فيها الرؤية الإستراتيجية ضمن مجموعة مترابطة من مقاييس الأداء، تهدف لتحقيق التّرابط والاتصال بين الإستراتيجية وأعمال المؤسسة، والمساعدة في التنسيق بين النشاط الفردي والتنظيمي داخل المؤسسة، وصولاً إلى تحقيق الأهداف العامة". (Norton & Kaplan, 1996, p. 19)

من خلال ما سبق فإنّ أبعاد بطاقة الأداء المتوازن تقوم على أربعة أبعاد مترابطة مع بعضها البعض تتمثل فيما يلي: (الخصانة، 2013، الصفحات 32-35)

- **البُعد المالي:** يعتبر البعد المالي البعد الأول في بطاقة الأداء المتوازن لقياس الأداء، وهو يُشير للنجاح المالي الذي يحقّقه المصرف/المؤسسة، ليَظهر بأفضل صورة أمام المساهمين، كما يضمن الأهداف المالية ووسائل قياسها، مثل صافي التدفقات النقدية، ربحية السهم، صافي الربح، معدل العائد على الأصول...، فالبعد المالي هو المحصّلة النهائية التي تبيّن مدى نجاح الاستراتيجيات التي يتبعها المصرف لتعظيم قيمة المساهمين وزيادة أرباحهم، ولتحقيق ذلك يمكن أن تتبع المصارف إحدى الإستراتيجيتين التاليتين: (Norton & Kaplan, 1996, pp. 49-51)
  - إستراتيجية زيادة الإيرادات من خلال جذب عملاء جُدد والمحافظة على العملاء الحاليين؛
  - إستراتيجية نمو الإنتاجية من خلال التحكم في التكاليف وكفاءة استخدام الأصول.

وتختلف المقاييس المالية باختلاف المراحل التي يمرّ بها المصرف/المؤسسة، ولقد لخّصها (Robert Kaplan and David Norton) في ثلاثة مراحل أساسية هي: مرحلة النمو، مرحلة الاستقرار؛ مرحلة النضج؛

- **بُعد الزبائن:** ويشمل هذا البعد تحديد الأهداف التي يجب أن يعمل المصرف على تحقيقها سواء لعملائه الحاليين أو المحتملين، ويتمّ ذلك من خلال تقديم خدمات ومنتجات ذات جودة عالية وبأسعار تنافسية، وابتكار منتجات أو خدمات مصرفية تعمل على جذب عملاء جدد، وهذا كلّه لضمان بقاء المصرف واستمراره وزيادة حصّته السوقية؛
- **بُعد العمليات الداخلية:** يركّز هذا البعد على العوامل والإجراءات التشغيلية الداخلية المهمّة التي تُمكّن المصرف من التميّز، وتلبّي رغبات العملاء الحالية والمتوقّعة بكفاءة عالية، أي أنّ المصرف يركّز على العمليات الداخلية التي تؤثّر على رضا العملاء من جهة، وتحقيق أهداف المساهمين من جهة أخرى، ويعتمد في ذلك على الابتكار وعمليات التشغيل والتحويل وجودة الخدمات المقدمة؛
- **بُعد التعليم والنّمو:** يُعبّر هذا البعد عن الأسس التي يجب أن يتبنّاها المصرف لخلق النمو والتحسينات المطلوبة لتحقيق الأهداف في الأجل الطويل، كما يعكس هذا البُعد قدرة المصرف في الاستثمار في موارده البشرية لتأهيلها علمياً وعملياً وتطوير تقنيات تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية؛
- **بعد السلامة الشرعية:** يمكن للمصارف الإسلامية أن تضيف بُعداً خامساً يتمثل في بُعد **السلامة الشرعية،** حيث يهتمّ هذا البعد بمدى التزام المصرف بقواعد ومبادئ المصرفية الإسلامية في كل المعاملات المقدمة للعملاء، وأن يضع المصرف مقاييس خاصة بذلك؛ مثل وجود هيئة ترقابة شرعية (الشبيلي، 2009، صفحة 22)، وعدد أعضائها ومدى استقلاليها سواء من خلال عملية التعيين أو المكافآة

5- نموذج (CAMELS) لقياس الأداء المالي للمصارف الإسلامية

يتأثّر الجهاز المصرفي بالتغيرات الاقتصادية التي تصيب الاقتصاد ككل، ولقد بينت الكثير من حالات الأزمات المصرفية والمالية أن عوامل الاقتصاد الجزئي والكلي هي المخاطر الأساسية التي تهدّد سلامة واستقرار المصارف، لذا يجب وضع مجموعة من مؤشرات الحيطة التي تعمل كأداة للإنذار المبكر في حالات تعرض الجهاز المصرفي للخطر، ويعتبر نظام التقييم **(CAMELS)** من أهم أنظمة الإنذار المبكر التي تحدد ظروف المصرف ونقاط الضعف والقوة في عملياته المالية والتشغيلية والإدارية.

- **نشأة وتطور نظام التقييم (CAMELS)**

نظام التقييم **(CAMELS)** هو عبارة عن مؤشر سريع للإلمام بحقيقة الموقف المالي لأيّ مصرف ومعرفة درجة تصنيفه، وهو يمثّل إحدى الوسائل الرقابية المباشرة التي تتمّ عن طريق التفتيش الميداني، (بورقبة، 2011) تمّ استخدامه من طرف خمس جهات رقابية في الولايات المتحدة الأمريكية بما فيها البنك الاحتياطي الفدرالي، كما يُعرّفه كل من (Fraser & gup & kolari) على أنّه نظام لتحديد الأمان والسلامة للمصارف من خلال التعامل مع المشاكل غير المتوافقة مع القواعد والتشريعات المصرفية.(Donald R Fraser., 2001)

يعتمد نظام التقييم **(CAMELS)** على ستة مؤشرات تجميعية أساسية لتحليل وضع المؤسسات المالية والمصرفية، حيث يشير حرف (C) إلى كفاية رأس المال (Capital Adequacy)، أما الحرف (A) فيشير إلى جودة الأصول (Asset Quality)، والحرف (M) يرمز إلى الإدارة (Management)، ويشير الحرف (E) إلى كفاءة الربح (Earning Profit)،

ويرمز الحرف (L) إلى السيولة (Liquidity)، أما آخر حرف (S) فهو يشير إلى الحساسية لمخاطر السوق (Sensitivity of Market Risk).

تُعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من أوائل الدول التي استخدمت معايير الإنذار المبكّر، بسبب الانهيارات المصرفية التي تعرّضت لها في عام 1933، وأعلن بموجبها عن إفلاس أكثر من 4000 مصرف محلي، ثمّ حدث انهيار مماثل في عام 1988 أدى إلى فشل 221 مصرف، وفي سنة 1980 بدأ البنك الفدرالي الأمريكي باستخدام طريقة (**CAMELS**)، وظلّ البنك يقوم بتصنيف المصارف ومدّها بنتائج التصنيف دون نشرها للجمهور، إلى أن تمكنت السلطات المصرفية من التنبؤ بالانهيار المصرفي قبل حدوثه فقل العدد إلى 3 مصارف عام 1998، ولقد أثارت نتائج التحليل الذي أجراه البنك الفدرالي الأمريكي العديد من الأسئلة حول مصداقية هذه الطريقة في قياس سلامة الأوضاع المالية للمصارف، وقد توصل المحللون الاقتصاديون إلى أن النتائج التي أظهرها استخدام هذه الطريقة في كشف أوجه الخلل بالمصارف ومدى تحديد سلامتها المصرفية كانت أفضل من النتائج التي استخدم فيها التحليل الإحصائي التقليدي الذي كان متبعا، كما أثبتت الدراسات مقدرة هذه الطريقة على تحديد درجة المخاطرة بالمصرف قبل كشفها عبر آليات السوق والأسعار، لذلك طالب الباحثين والمحللين نشر هذه النتائج للجمهور ضمن البيانات المالية السنوية التي يفصح عنها، وهو أحدى الدعامات الأساسية التي تقوم عليها مقررات لجنة بازل 2 للرقابة المصرفية. (بورقبة، 2011، صفحة 143)

- **كيفية استخدام نظام التقييم (CAMELS)**

بموجب هذا المعيار يتم تصنيف المصارف بناء على العناصر الستة المتعلقة بظروف المصرف المالية والتشغيلية، كما أنّ هذا المعيار يأخذ بعين الاعتبار حجم المصرف وتعقيد نشاطاته والمخاطر التي يتعرّض لها، فالتصنيف مبني على أساس رقمي من خمس درجات، ويشير كل تصنيف إلى مستوى معين من الأداء كما يلي: (بوزيد، 2017، الصفحات 25-26).

- **تصنيف قوي:** وهو يعطَى للمصرف الذي يتّصف بالمتانة من جميع النواحي ولا توجد لديه أية نقاط ضعف، وبالتالي فإن المصارف التي تحظى بهذا التصنيف هي مصارف قوية وعندها القدرة على مقاومة أي ظروف خارجية مؤثرة على الاستقرار الاقتصادي، كما تتميز بالتزامها بشكل كامل بالقوانين والأنظمة المصرفية، أمّا بالنسبة لإدارة هذه المصارف فهي تتمتع بالقدرة على إدارة مخاطرها بكفاءة عالية ولا تشكل أي قلق على السلطات الرقابية، أي أن أداء هذه المصارف هو أداء قوي؛
- **تصنيف مرضي:** إن المصارف التي تكون ضمن هذه المجموعة هي مصارف متينة، ولكنها تعاني من مشاكل طفيفة يمكن السيطرة عليها من قبل إدارة المصرف، وهي تلتزم بشكل كبير بالأنظمة والقوانين المنظمة للعمل المصرفي، كما أنّ قدرتها على إدارة المخاطر تكون مقبولة إلى حدّ ما مقارنة بحجم المصرف ودرجة تعقيد عملياته، ولا يوجد قلق ذو أثر مادي على السلطات الرقابية؛ وبالتالي تدخّل هذه السلطات يكون عادة محدوداً وغير رسمي، لذا يتميز أداء هذا النوع من المصارف بالأداء المرضي؛
- **تصنيف متوسط:** وهي المصارف التي تعاني من بعض نواحي الضعف والتي تتراوح ما بين متوسطة إلى حادة، ويعود السبب في ذلك لعدم قدرة الإدارة على التعامل مع هذه المشاكل ضمن إطار زمني محدد، ويكون هذا النوع من المصارف عادة غير قادر على التعامل مع تقلبات العمل ويكون عرضة للظروف الخارجية بدرجة أكبر من تلك المصارف المصنفة في المجموعة الأول أو الثانية، أمّا إدارة المخاطر فهي أقلّ من

مُرضية بالنسبة إلى حجم المصرف ودرجة تعقيد أنشطته، لذا تشكّل هذه المصارف قلقاً كبيراً للسلطات الرقابية لعدم التزامها بشكل كبير بالقوانين والتشريعات المنظّمة للعمل المصرفي، وهي تحتاج إلى اهتمام السلطات الرقابية بها، وفشلها غير مؤكد في ظلّ سلامتها ومتانتها؛

- **تصنيف حدي:** تعاني المصارف التي تقع ضمن هذا التصنيف من ممارسات غير آمنة وغير متينة، وتكون هناك مشاكل إدارية ومالية خطيرة يمكن أن تؤدي إلى أداء غير مُرضي، وتتراوح مشكلة هذه المصارف ما بين حادة إلى حرجة، ولا يتمّ التعامل مع المشاكل بشكل مُرضي من قِبل الإدارة، وتكون المصارف ضمن هذه المجموعة غير قادرة على التعامل مع تقلبات ظروف العمل ولا تتقيّد بالقوانين والتشريعات المنظمة للعمل المصرفي، كما أنّ إدارة المخاطر لدى هذه المصارف تكون غير مقبولة مقارنة بحجم المصرف ودرجة تعقيد نشاطاته ودرجة مخاطره، لذا تتطلب هذه المصارف رقابة كبيرة من قبل السلطات الرقابية، كما أنّ احتمال الفشل في هذه المصارف كبير جدا إذا لم يتم التعامل مع نقاط الضعف بشكل جيد؛
- **تصنيف غير مرضي:** تعاني المصارف التي تقع ضمن هذه المجموعة من ممارسات غير آمنة وغير متينة، الأمر الذي ينعكس على أدائها، كما أنّ حجم ودرجة حدّة المشاكل تقع خارج إطار مقدرة إدارتها على ضبطها، أمّا إدارة المخاطر فهي تمتاز بالضعف وعدم القدرة على التحكم بها، مما يتطلب مساعدات طارئة ورقابة مستمرة من قبل السلطات الرقابية لأنّ احتمال فشلها كبير جداً.

تتوزع درجات التصنيف بالتساوي على العناصر الستة المكوّنة لمعيار **(CAMELS)**، ويعتمد التصنيف على تقييم 44 مؤشراً منها 10 مؤشرات رقمية في شكل نسب ومعايير مالية بالإضافة إلى 34 مؤشراً نوعياً تُؤخَذ جميعا في الحسبان، بغرض الوصول إلى التصنيف النهائي لكلّ مصرف، ويتمّ التصنيف لكلّ مجموعة متشابهة من المصارف ولكلّ مصرف على حدة وفق المجموعة التي ينتمي إليها. (بورقبة، 2011، صفحة 145)

والجدول الموالي يوضح مؤشّرات التصنيف لعناصر نظام التقييم **(CAMELS)**.

الجدول (02): مؤشرات التصنيف لعناصر نظام التقييم (CAMELS)

مستوى التصنيف	درجة التصنيف	حالة المصرف	تدخل السلطات الرقابية
قوي	1.4-1	متين وسليم من كل النواحي	لا يتطلب تدخل
مرضي	2.4-1.5	متين وسليم نسبيا	تدخل محدود وغير رسمي
متوسط	3.4-2.5	يعاني من مشاكل وضعف في بعض النواحي	يشكل قلق للسلطات
حدي	4.4-3.5	يعاني من مشاكل قد تؤدي إلى الفشل	يتطلب رقابة كبير وتدخل رسمي
غير مرضي	5-4.5	يعاني من ممارسات غير آمنة واحتمال فشله كبير	تدخل ورقابة مستمرة

المصدر: من إعداد الباحث.

ثالثا: تقييم آداء بنك البركة ومصرف السلام بطريقة CAMELS

1- مؤشرات تقييم آداء بنك البركة الجزائري ومصرف السلام بطريقة CAMELS

يمكن تلخيص مؤشرات تقييم آداء البنوك وطريقة حسابها من خلال الجدول التالي:

الجدول(03): مؤشرات تقييم آداء بنك البركة الجزائري ومصرف السلام-الجزائر بطريقة CAMELS

Indicator	الرمز	طريقة الحساب	المؤشر
Capital Adequacy	C	Equity / Total Assets (%)	كفاية رأس المال
Asset Quality	A	Non-performing loans (NPL) /total loans	جودة الأصول
Management Efficiency	M	Growth of Total Assets (%)	كفاءة الادارة
Earning Ability	E	Net interest income to average assets (ROE)	الربحية
Liquidity	L	Total customer deposit/total assets	السيولة
Sensitivity to Market Risk	S	Tangible assets/total assets	الحساسية اتجاه مخاطر السوق

المصدر: من اعداد الباحث.

2- نتائج الدراسة

بالاعتماد على بيانات البنوك الاسلامية محل الدراسة خلال الفترة 2008- 2017 وبتطبيق مؤشرات CAMELS تم التوصل الى النتائج التالية :

الجدول(04):نتائج تقييم آداء بنك البركة الجزائري(BB) ومصرف السلام(SB) بطريقة CAMELS

المؤشر	كفاية رأس المال (%)		جودة الأصول(%)		كفاءة الإدارة(%)		الربحية(%)		السيولة(%)		الحساسية(%)	
السنة	BB	SB	BB	SB	BB	SB	BB	SB	BB	SB	BB	SB
2008	12.39	91.02	NA	NA	28.46	NA	35.77	NA	129.77	NA	NA	NA
2009	15.81	70.85	NA	4.07	36.80	73.91	23.23	-4.11	103.78	40.33	NA	NA
2010	15.24	51.45	NA	1.17	21.92	37.78	19.08	-0.66	85.35	158.08	70,79	NA
2011	15.01	42.35	NA	1.02	10.35	35.36	19.71	8.94	79.26	133.22	43,64	55.66
2012	14.26	36.00	NA	3.89	13.39	32.07	20.21	10.03	67.02	128.34	32,76	61.83
2013	14.24	33.50	NA	5.23	4.17	20.65	18.66	10.11	66.97	150.77	32,62	69.76
2014	14.25	39.46	NA	9.49	3.63	-8.20	18.91	10.03	80.00	155.35	81,75	62,28
2015	11.80	36.00	NA	4.86	18.92	11.75	17.85	2.08	79.06	119.18	62,28	52,96
2016	11.08	29.67	NA	4.86	8.66	30.88	17.26	7.12	80.53	106.06	NA	55.72
2017	10.03	25.45	NA	5.22	28.46	22.14	17.13	7.12	80.53	102.05	NA	57.35

المصدر: من اعداد الباحث استنادا الى التقارير السنوية للبنكين.

2-1- كفاية رأس المال :

تم تقييم كفاية رأس المال من خلال نسبة حقوق الملكية على مجموع الأصول والتي توضح نسبة تمويل الأصول من الأموال الخاصة، ومن خلال الجدول رقم(04) نلاحظ أن مصرف السلام لديه في المتوسط كفاية رأس المال بمعدل 45.58% أعلى من كفاية في رأس المال بنك البركة بمعدل 13.41%، كما نلاحظ أيضا أن كفاية رأس المال في مصرف السلام في انخفاض

مستمر ، حيث كان مصرف السلام في بداية نشأته يعتمد على رأس ماله الخاص في تمويل جانب الأصول، على خلاف بنك البركة الجزائري الذي يظهر استقرار في معدل كفاية رأس المال وذلك في حدود النسبة المقترحة من طرف لجنة بازل، ويمكن توضيح ذلك أكثر من خلال الشكل(03).

الشكل(03): كفاية رأس المال في بنك البركة الجزائري ومصرف السلام–الجزائر

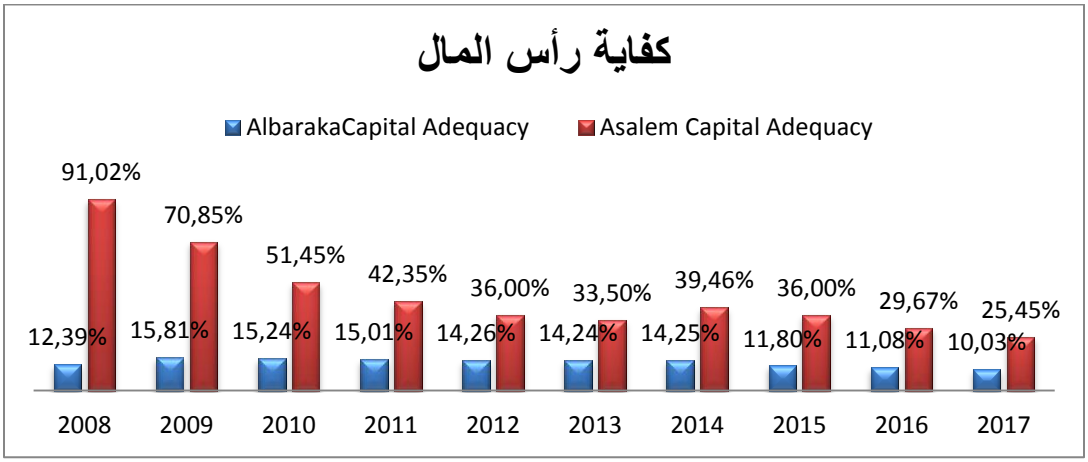

المصدر: من اعداد الباحث

2-2- جودة الأصول

تم تقييم جودة الأصول بالاعتماد على نسبة القروض المتعثرة على مجموع القروض حيث حقق مصرف السلام في المتوسط نسبة 4.37% وهي نسبة جد مرتفعة حيث وصلت هذه النسبة إلى 9.49% سنة 2015.

الشكل(04): جودة الأصول في بنك البركة الجزائري ومصرف السلام–الجزائر

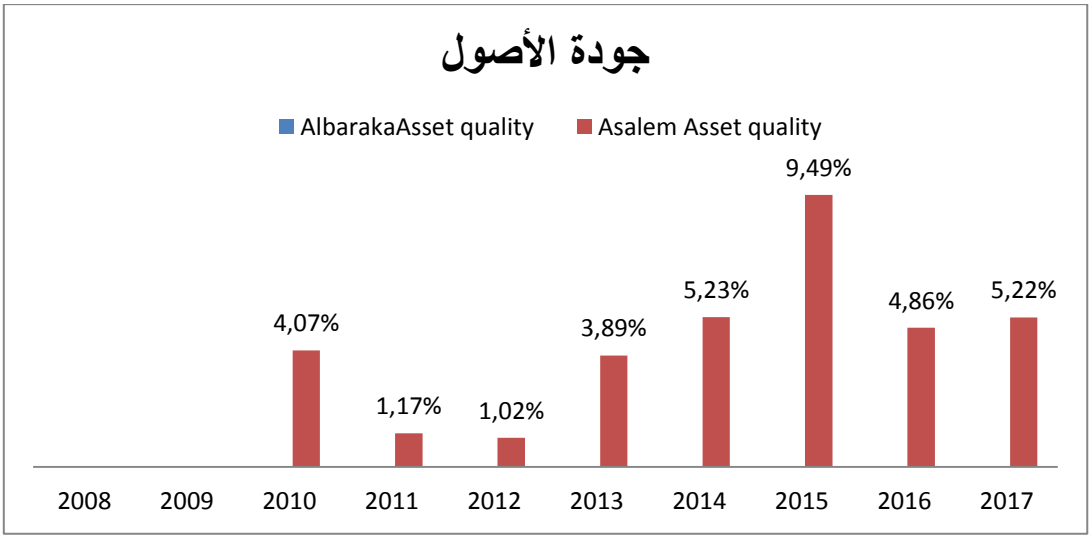

المصدر: من اعداد الباحث

2-3- كفاءة الادارة

تم تقييم كفاءة الإدارة من خلال معدل نمو الأصول، حيث نلاحظ أن مصرف السلام يبدي كفاءة عالية في الادارة بمعدل 28.48%، مقارنة ببنك البركة وذلك بمعدل14.48%، أي بما يقارب الضعف، كما أن معدل النمو في مصرف السلام وصل في سنة 2009 إلى 73.91%، ويمكن توضيح ذلك أكثر من خلال الشكل(05).

الشكل(05): كفاءة الإدارة في بنك البركة الجزائري ومصرف السلام–الجزائر

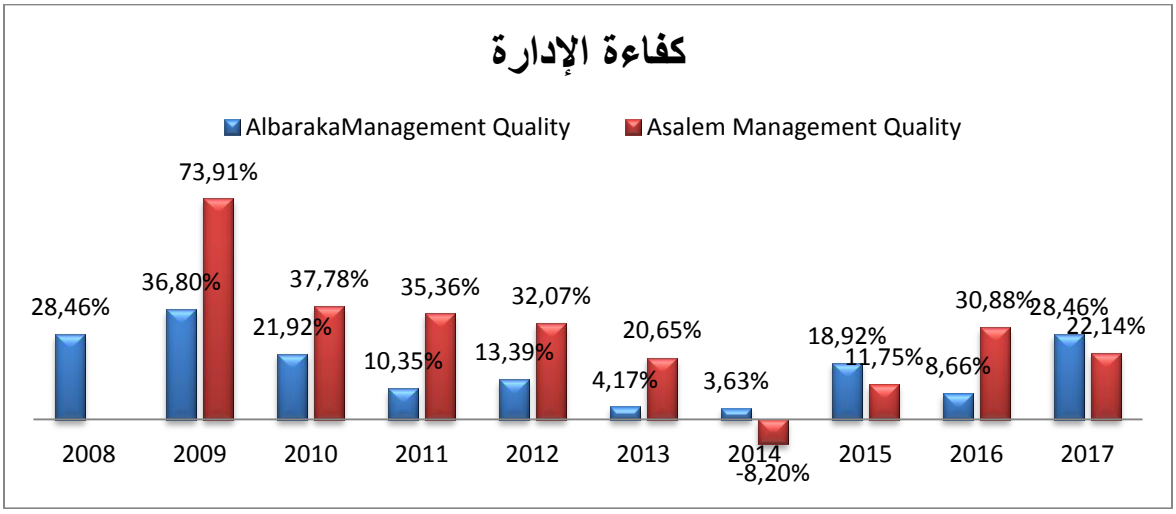

المصدر: من اعداد الباحث

2-4- الربحية :

تم تقييم الربحية من خلال نسبة النتيجة الصافية على حقوق الملكية أو ما يسمى بالمردودية المالية، حيث يلاحظ أن بنك البركة حقق معدل ربحية بمتوسط 20.78%، متفوقا على مصرف السلام الذي حقق معدل ربحية بمتوسط 5.63%، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل(06).

الشكل(06): الربحية في بنك البركة الجزائري ومصرف السلام–الجزائر

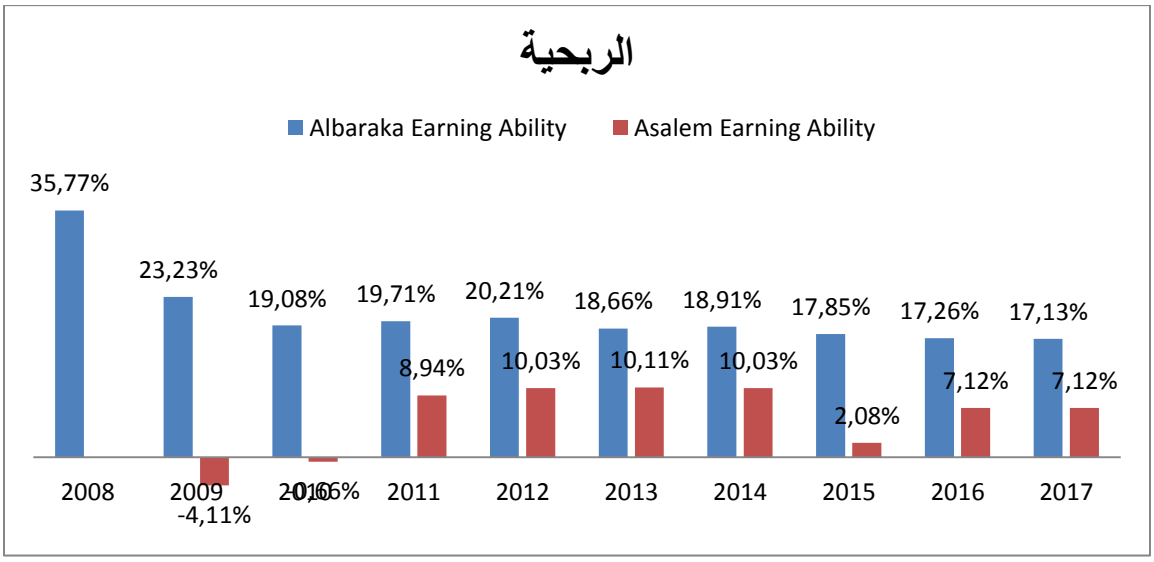

المصدر: من اعداد الباحث

2-5- السيولة :

تم تقييم السيولة من خلال نسبة القروض الى مجموع الودائع، حيث يلاحظ أن نسبة السيولة في مصرف السلام مرتفعة جدا وذلك بمعدل 121.49%، بينما حقق بنك البركة نسبة سيولة بمعدل 77.53%، وعلى الأساس فإن مصرف السلام يحتاج الى مراجعة منهجيته في إدارة السيولة.

الشكل(07): السيولة في بنك البركة الجزائري ومصرف السلام–الجزائر

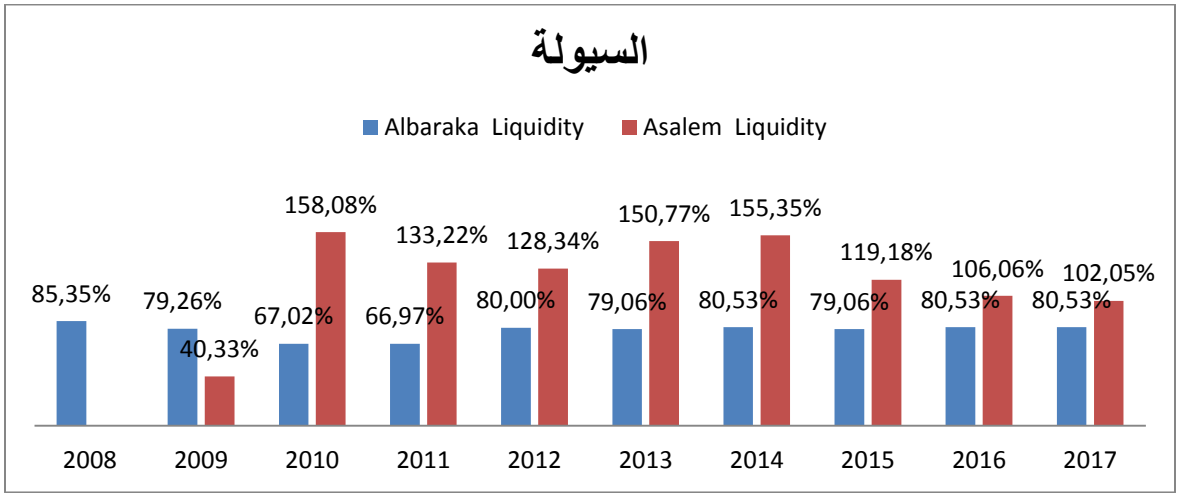

المصدر: من اعداد الباحث

2-6- الحساسية اتجاه مخاطر السوق

تم تقييمها على أساس نسبة الأصول الحساسة إلى اجمالي الأصول، حيث أن مصرف السلام حقق نسبة 57.62%، بينما حقق بنك البركة الجزائري

الشكل(08): الحساسية اتجاه مخاطر السوق في بنك البركة الجزائري ومصرف السلام–الجزائر

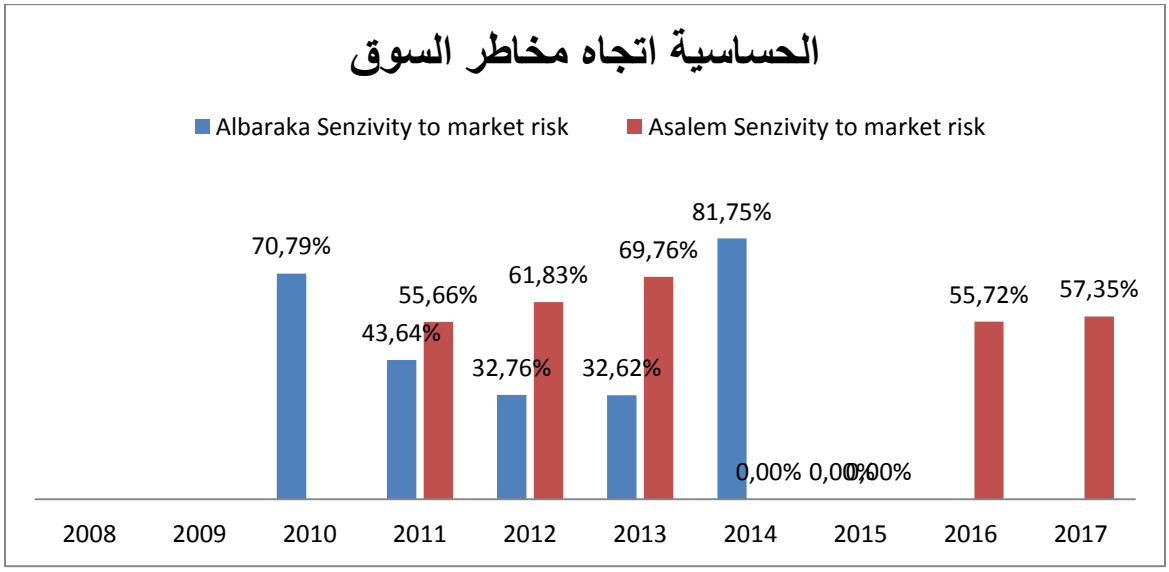

المصدر: من اعداد الباحث

بناء على النتائج المتحصل عليها من خلال تقييم العناصر المكونة لطريقة CAMELS والمتمثلة أساسا في كفاسة رأس المال وجودة الأصول وكفاؤة الإدارة والقدرة على توليد الأرباح والسيولة والحساسية اتجاه مخاطر السوق، زمن هلال حساب المتوسط تم التوصل الى النتائج التالية:

الجدول(05):تصنيف بنك البركة الجزائري ومصرف السلام-الجزائر-

المؤشر	كفاية رأس المال	جودة الأصول	كفاءة الإدارة	الربحية	السيولة	الحساسية اتجاه مخاطر السوق	المتوسط	تحليل التصنيف
بنك البركة	1.1	3	1.7	1.8	4.2	2	2.3	مرضي
مصرف السلام	1	3	1.4	4	4.56	1.57	2.59	معتدل

المصدر: من اعداد الباحث

الخاتمة

من خلال هذه الورقة خلصنا إلى مجموعة من النتائج والتوصيات يمكن توضيحها في النقاط التالية:

- تتضمن طريقة CAMELS عناصر فنية ومالية وإدارية يمكن من خلالها تقييم أداء المصرف من جميع الجوانب ،مع العلم أنها تنطبق على المصارف الإسلامية كما في البنوك التقليدية ولكن مع الفارق في الطبيعة المختلفة للتوظيفات المصرفية في المصارف الإسلامية، وطبيعة الودائع، والعلاقة مع المودعين وباقي المعاملات الأخرى، ورغم هذه الاختلافات فإن المصارف الإسلامية معنية بتطبيق أدوات رقابية جديدة ومتطورة تسهم في الكشف المبكر عن الانحرافات وتحديد مسبباتها والتنبيه الى أوجه القصور والأخطاء قبل وقوعها.
- ضرورة تضمين نتائج تحليل معيار CAMELS ضمن البيانات المالية السنوية التي يفصح عنها المصرف للجمهور وبالتالي تحقيق قدر عال من الشفافية يساعد على فرض انضباط السوق وهو إحدى الدعامات الأساسية التي تقوم عليها مقررات لجنة بازل الثانية للرقابة المصرفية.
- فيما يخص مؤشر كفاية رأس المال حقق بنك البركة الجزائري ومصرف السلام نسبة ملاءة قوية(Strong)، حيث تحصلا على التصنيف (1) والذي يعني أن البنكين لهما القدرة الكافية على مواجهة الخسائر المحتملة من خلال رأس المال ؛
- فيما يخص مؤشر جودة الأصول والتي تم تقييمها على أساس القروض المتعثرة تحصل البنكين على التصنيف (3) أي معتدل (Fair) مما يدل أن جودة الأصول في البنكين تحتاج إلى تصحيحات من خلال مراجعة إدارة المخاطر الائتمانية؛

- فيما يخص مؤشر كفاءة الادارة والتي تم تقييمها من خلال معدل نمول اجمالي الأصول تحصل مصرف السلام على التصنيف (1) أي قوي (Strong) أي أن إدارة مصرف تبدي كفاءة عالية، بينما تحصل بنك البركة على التصنيف (2) أي مرضي(Satisfactory) ، مما يعني أن بنك البركة يحتاج إلى مراجعة بعض الجوانب في الادارة؛
- فيما يخص مؤشر الربحية والتي تم تقييمها غلى أساس معدل العائد على الأموال الخاصة أو مايسمى بالمردودية المالية(ROE) تحصل بنك البركة على التصنيف(2) أي مرضي(Satisfactory)، بينما تحصل مصرف السلام على التصنيف (4) أي هامشي (Marginal) مما يعني أن المردوية المالية لمصرف السلام ضعيفة ما يتطلب من ادارة المصرف مراجعة السياسة المنتهجة في توليد الأرباح؛
- فيما يخص مؤشر السيولة والتي تم تقييمها من خلال نسبة التمويل إلى مجموع الوادائع تحصل بنك البركة على التصنيف (4) أي هامشي (Marginal) كما تحصل مصرف السلام على التصنيف (5) أي غير مرضي(Unsatisfactory)؛ مما يستوجب على البنكين مراجعة إدارة السيولة؛
- فيما يخص مؤشر الحساسية اتجاه مخاطر السوق والتي تم تقييمها على أساس نسبة الأصول الحساسة إلى اجمالي الأصول تحصل كل من بنك البركة ومصرف السلام على التصنيف(2) أي مرضي(Satisfactory)، مما يدل أن البنكين لديهما القدرة على التحكم في مخاطر السوق؛
- أما فيما يخص مؤشر السلامة الشرعية حيث تم تقييمه من خلال ثلاث عناصر أساسية تمثلت أساسا في وجود هيئة رقابة شرعية واستقلالية تعيين الهيئة ومكافئتها، حيث تحقق العنصر الأول، بينما لم يتحقق العنصرين الثاني والثالث، مما يتطلب من المصرفين إعادة النظر في طريقة تعيين ومكافأة الهيئة.

المراجع

Donald R Fraser., B. E. (2001). *Commercial banking: the management of risk.* South-Western College Pub.

Norton, D., & Kaplan, R. (1996). *The Balanced Scorecard Translating Strategy in Action.* Boston: Harvard Business School Press.

ابراهيم عبد الحليم عبادة. (2008). *مؤشرات الآداء في البنوك الإسلامية*. عمان: دار النفائس.

الطيب بولحية، و عمر بوجميعة. (2017). تقييم الآداء المالي للبنوك الإسلامية: دراسة تطبيقية على مموعة من البنوك الإسلامية للفترة 2009-2013. *مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، 12*(14)، 1-28.

بختي عمارية. (2018). تقييم الأداء للبنوك الإسلامية باستخدام معيار Camles دراسة حالة بنك السلام الجزائري. *مجلة المقار للدراسات الإقتصادية، 2*(1)، 84-103.

دريد كامل آل شبيب. (2007). *مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة*. عمان: دار المسيرة.

سعدية حمو ، عبد الجليل مقدم، و إلياس سليماني. (2019). تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية في الجزائر - دراسة حالة بنك البركة الإسلامي الجزائري خلال االفترة (2015-2010) -. *مجلة البشائر الاقتصادية، 5*(1)، 498-511.

سليمان بن بوزيد. (2017). *استخدام مخرجات تحليل القوائم المالية في قياس أداء البنوك التجارية والتنبؤ بالتعثر المصرفي، دراسة عيّنة من البنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة 2001-2015 أطروحة دكتوراه*. مسيلة: جامعة محمد بوضياف.

شوقي بورقبة. (2011). طريقة (CAMELS) في تقييم أداء البنوك الإسلامية. *المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، 1*(1)، 143-163.

علاء عبد الحسين صالح، عدي صفاء الدين فاضل. (2012). تقييم أداء الشركات العراقية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة 2008-2010. *مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، 8*(25)، 143-164.

فطوم حوحو ، سهام عيساوي، و رضا زهواني. (2017). تقييم كفاءة البنوك الاسلامية الجزائرية باستخدام مؤشرات الاداء المالي - دراسة مقارنة لبنك البركة الاسلامي وبنك الخليج خلال الفترة (2010_2015)-. *مجلة الدراسات الإقتصادية والمالية، 10*(1)، 263-270.

كمال بن موسى، و بختي عمارية. (2017). البنوك الإسلامية في الجزائر بين العائد و المخاطرة – دراسة مقارنة بين بنك السلام الجزائر و بنك دبي الإسلامي-. *جديد الاقتصاد، 12*(1)، 11-34.

محمد جموعي قريشي. (2004). تقييم أداء المؤسسات المصرفية دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 1994-2000. *مجلة الباحث، 3*(3)، 89-95.

وهيبة ضامن. (2018). *اثر التكامل بين المقاييس المالية وغير المالية على تقييم الآداء الاستراتيجي للمؤسسات الاقتصاديةفي ظل بيئة الأعمال الحديثة أطروحة دكتوراه*. سطيف: جامعة فرحات عباس.

يحي الخصانة. (2013). أثر تطبيق بطاقة الأداء المتوازن في تحسين مصفوفة الأداء المصرفي – دراسة تطبيقية على البنوك الإسلامية الأردنية. *مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية،*، 32-35.

يوسف بن عبد الله الشبيلي. (2009). الرقابة الشرعية على المصارف: ضوابطها وأحكامها ودورها في ضبط عمل المصارف. *الدورة التاسعة عشرة لمجمع الفقه الإسلامي* (صفحة 22). الشارقة: مجمع الفقه الإسلامي .